المنافسة الدولية في إدراكات صنّاع القرار

–دراسة في النموذجين الصيني والأمريكي-

International Competition in the perceptions of Decision Makers - - a Study in the Chinese and American Models

عبد الرحمان خرمازة

جامعة 8ماي 1945 –مخبر الدراسات القانونية البيئية –قالمة(الجزائر)

Khermaza.abderrahmane@univ-guelma.dz

أ.د /منصر جمال

جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)

Menaceur.djamel@univ-guelma.dz

تاريخ الارسال: 2023/02/18 تاريخ القبول: 2023/05/31 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *يشكل موضوع المنافسة الدولية بين القوى العظمى صلب اهتمامات دارسي السياسة الدولية و صناع القرار على السواء، لتعلقه بتفاعل القوى الدولية الفاعلة من جهة و تأثيراته على صنع السياسات من جهة على مستقبل النظام الدولي من جهة ثانية. تستهدف الدراسة إستكشاف المقاربات النظرية للعملية الإدراكية لصانعي القرار ،كما تحاول إزالة الغموض الذي يكتنف تعريف مفهوم منافسة القوى العظمى و أشكالها المتعددة عبر مؤشرات تحدد طبيعة كل شكل ، الى جانب تناول موضوع المنافسة الحاصلة بين كل من الصين و الولايات المتحدة بالتطرق إلى دور تركيبة النظام السياسي في انخراطه لتشكيل السياسات ،.إضافة إلى النظر نحو المنافسة الدولية- خصوصا تلك الموجودة بين الفواعل الكبرى- كخيارات إستراتيجية ليس من غائِيَتها فقط لكن من خلال النظر إليها بالوسائلية نحو أهداف محددة للطرف المتنافس و أوضح عائدٍ لها هو تحقيق مزايا أكبر ،الأمر الذي يثبت فرضية التفكير العقلاني الذي يستم به صناع القرار على مستوى الدول.*

الكلمات المفتاحية: *: تحليل اتخاذ القرار الجماعي؛ البيروقراطية؛العلاقات الدولية و الحرب؛الولايات المتحدة ؛اسيا.*

تصنيف جال: *D7,D73,N4,O51,O53.*

Abstract: *The issue of international competition between the great powers is at the core of the interests of international politics students and decision makers alike, due to its connection to the interaction of the active international powers on the one hand and its effects on policy making on the one hand and the future of the international system on the other hand. This study aims to explore theoretical approaches to the cognitive process of decision makers, and also tries to remove the ambiguity surrounding the definition of the concept of great power competition and its various forms through indicators that determine the nature of each form, in addition to addressing the issue of competition between China and the United States by addressing the role of the composition of the political system. In its involvement in*

the formation of policies, and then its impact on the perception of competition. The nature of the subject necessitated the use of a combination of descriptive, historical, analytical and comparative approaches in order to explain the concept of international competition and the American and Chinese decision makers' dealings with it.

Key Words *: Analysis of collective decision-making, Bureaucracy, International Relations and War, U.S, Asia*

JEL Classification; *D7,D73,N4,O51,O53*

.مقدّمة:

شدت المنافسة بين القوى التاريخية اهتمام الباحثين في مجالي الصراع و السياسة الخارجية ، ففي العصر الحديث كانت الحرب الباردة موضوعا ثريا من كل الجوانب و استطاعت ان تعطي لها -اي المنافسة- معاني عدة وفقا لمعايير محددة ،لكن بعد نهاية الحرب الباردة و بداية الألفية الجديدة شكل الصعود الصيني رافدا مستجدا آخر يطرأ على نظام القطبية الأحادي الذي لم ينضج بعد لتتوالى الكتابات المستشرفة لبداية عند جديد لنمط التنافس مع البيئة المعاصرة و الرهان الدولية التي رافقتها

و لأن كان السباق الدولي بين هذه الأمم الطامحة لتعزيز القوة و تحقيق مزايا أكبر ، تستدعي الضرورة البحثية و العملية تقصي هذه الديناميكية التي تتغير تمظهراتها و تستحدث ميكانيزمات التعامل وفق مستويات عدة حسب تصنيف شكل المنافسة. خصوصا عندما يتعلق بأكبر فاعلين دوليين ،الأول وضع بنات سيطرته في فترة معينة لكنها قد تتداعى مع طموح قوة صاعدة تسعى تطبيق فلسفتها في الحكم العالمي أو كما تطلب علاقة من نوع اخر تمهيدا للمشاركة في الحكم

الإشكالية : ماهي مقاربات إدراك العملية القرارية في سياق المنافسة الدولية بين الولايات المتحدة و الصين؟

بالتقرب من مفهوم العملية الإدراكية أولا ،و المنافسة الدولية بأشكالها و عناصرها المؤسسة ثانيا ، مع التركيز على صانعي القرار في كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما يخص **مناهج البحث فقد** تم استخدام توليفة من المناهج تنوعت بين المنهجين المقارن و التاريخي و مستوى الوصف و التحليل

للإجابة عن هذه التساؤلات، تطرح الدراسة الفرضيات :

- ادراكات صناع القرار تؤثر بشكل كبير على تصورات المنافسة الدولية و تعمل العوامل النفسية و الموضوعية على تشكيل تصور المنافسة الدولية
- المنافسة الدولية تسعى لتحقيق الميزة مقارنة بالاخرين و لهذا تتزايد أهميتها عندما تتعلق بمنافسات الدول القومية.
- الادراك الأمريكي للمنافسة الدولية يتسم بالتعقيد و الوضوح ،بالمقابل الادراك الصيني لها يتسم بالبساطة و الغموض و هذا بسبب أن المنافسة تتحدد وفق الأهداف المعلنة و غير المعلنة .

عناصر البحث :سيتم معالجة موضوع المنافسة الدولية في ادراكات صناع القرار _ دراسة النموجين الصيني و الأمريكي – من خلال تناول النقاط التالية:

1- العملية الادراكية في صناعة القرار
2- المنافسة الدولية ؛التعريف ، الأشكال و الأبعاد
3- إدراكات صناع قرار للمنافسة الدولية -الصين و الولايات المتحدة أنموذجاً-

2. المحور الأول :العملية الادراكية في صناعة القرار:

1.2 مكونات عملية صنع القرار:

تعتبر عملية صنع القرار عملية معقدة من حيث انها تتشكل من مكونات و أبعاد ، فطبيعة النظام السياسي (ديمقراطي ،استبدادي) و طبيعة الظروف السياسية و الاجتماعية و النفسية المحيطة (حالات الحرب،السلم،الاستقرار،الاضطراب،الضغط) كما تتداخل المتغيرات الثقافية و التنظيمية السائدة ، هذا الاخير له أهمية كبيرة في صياغة القرار النهائي لدى صناع القرار عن من لا يملكون هذه الثقافة التنظيمية (مصباح، نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية، 2012)

كما يجب فهم ميدان السياسة الخارجية خارج الأطر الموضوعة مسبقا بل تخضع لقواعد لعبة و نمط مساومات مختلفة بين لاعبين كثر داخل الحكومات و المتموقعين في مراكز مختلفة حول دائرة صنع القرار.

ازدادت أهمية دراسات إدراكات صناع القرار في خمسينات القرن مع توجه المدرسة السلوكية في تحليل العلاقات الدوليه اين احتلت تحليلات البيئه النفسيه والمعرفيه التي تعلي من مكانة اعتقادات صناع القرار حول مختلف القضايا الدولية من بين المصادر الهامه في شرح وتفسير ديناميكية العملية

أمام صعوبة فهم الظواهر الدولية كالصراع والتنافس والترابط المعقد الأزمات يستلزم على صانع القرار ترتيب أولوياته في بيئة غير يقينية،تناولها روبرت جيرفس حول السؤال عن كيف ينظر صانعو القرار من الدول إلى الآخرين ، وما هي أكثر مصادر الخطأ شيوعًا ، وكيف يمكننا أن نفعل ما هو أفضل؟ و يضيف . لا يتعين على صانعي القرار السعي فقط لإدراك بيئاتهم ، بل يجب عليهم أيضًا مراعاة "تصورات" الآخرين، يمكن أن تشمل هذه التصورات ما إذا كانت الدولة تبدو "مهددة أو مطمئنة ، ضعيفة أو قوية (في كل من القدرات والعزيمة) ، منسجمة ومستقرة أو غير مستقرة".(Field, 2020)

بمجرد أن ترى بلدًا معاديًا ، فمن المحتمل أن تفسر الأفعال الغامضة من جانبهم على أنها تدل على عداءهم. قد يرى مراقب أكثر حيادية العديد من التفسيرات المحتملة الأخرى" ليضيف ان في الساحة السياسية لا يدرك الناس كيف تشكل آرائهم استنتاجاتهم.".فهم يرون جميع المعلومات كتأكيدات مستقلة لوجهة نظرهم ، ولا يدركون أن تحيزهم يختار مسبقًا المعلومات التي يلاحظونها ويحدد كيف سيفسرونها. "(Goleman, 1985) بالتالي المقاربة النفسية مهمة في تحليل قرارات القيادة حول المسائل الدولية .

3.2- مراحل الادراك في عمليه صنع القرار

انطلاقا من أنها عملية مركبة تمزج بين الملكات الذِّهنية والحسية ومستوى النضج للوعي العقلي ،أي يبدأ ادراك القضايا من خلال تلك المؤشرات والمواقف وهو ما يعرف بالإدراك الصحيح للمواقف، وعبر هذا المسار الخطي انطلاقا من مبدأ الحتمية ثم مرحلة الاختيار العقلاني بين المراد تحقيقه في اطار عقلاني، وبين ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف السائدة اي بين ما هو متوقع وما هو حقيقي،

حسب بعض خصوصيات دوائر صنع القرار في الانظمة الديمقراطية، قد تتناقص أهمية المدخل النفسي لصالح المتغير المؤسسي او الشبه مؤسسي كمراكز البحث التي غالبا ما كانت توقعاتها مجانبة لما يحصل او جزئيا. وعلى إثر هذا أصبحت رقما صعبا في تقرير الأجندة السياسية الخارجية عبر تقديم المعلومات والبيانات وتبني السيناريوهات والاستشاره التي قد تظهر خوف/ انفعال صانع القرار (فلة، 2019).

4.2 مقتربات تحليل سلوكيات السياسة الخارجية

1- نظرية الفاعل العقلاني: يرى ان الدول تسعى لتعزيز مكاسبها عبر خطوات محددة يجب المضي عبرها : تحديدالمشكلة-ترتيب الأهداف-جمع المعلومات- تحديد البدائل-تحليل البدائل- مرحلة التنفيذ- المراقبة و تقييم القرار .

2- مقترب المقارنة التاريخية :يلجأ صانع القرار الى استدعاء العامل التاريخي لتقدير الموقف و التوصل الى نتيجة متصالحة مع التاريخ ، كما يرى خونغ Khong ان العمل وفق هذا المقترب على تحديد طبيعة الموقف و تقييم المخاطر و توفير المشورة و توقع فرص النجاح و التقييم و التحذير من جملة المخاطر التي تترتب عن الخيارات ،لكن في الجانب الاخر قد يستخدم في محل تبريري بدل التفسير خصوصا اذا ماتعلقت بتركيبة علبة قرارية منغلقة (اوتوقراطية).(Albert, 2021)

3-نظرية الجذر السياسيPoliheuristic Perspective , نظرية حساب التفاضل و التكامل من مرحلتين، ينظر الى تحليل صنع القرار انطلاقا من دور المعتقدات الفلسفية العامة حول طبيعة السياسة و التاريخ و الصراع و ما إلى ذلك ، و يفترض انها الكفيلة بتحديد المواقف و اختيار الاستراتيجيات الأنسب ، هنا تبرز أهمية "صورة الخصم" ..و يتبع صانع القرار تحييد البدائل السياسية التي يمكن أن تؤذيهم آخذين كره الخسارة ، و يعتمد اليكس ميتز -احد مطوري النظرية- تبسيط الخيارات العديدة في السياسة الخارجية من قبيل الخلفية المعرفية لصائغي القرارات - بالتركيز على خلفية و ثقافة صانع القرار السياسي و توفيرها الخيارات المتعددة التي تضعها البيئة الدولية (فرص و قيود) ، و في المرحلة الاولى يتم تحييد اي خيارات غير مقبولة ثم في مرحلة ثانية يختار من بين البدائل المتبقية التي تعظم له الفوائد و تقلل من المخاطر(Mintz, 2004)

4-،المقترب البيروقراطي: جاء طرح هذا المقترب في سياق النقاش بين كينيث والتز و و سكوت كاجان حول جدليه الأسلحة النووية فبين رؤية والتز الواقعية حول ان المزيد من التسلح النووي افضل من اجل الردع و طرح ساغان يعتبر هذا أسوأ مسار بسبب غياب الانضباط والضوابط التنظيمية(Cohen, 1995)

يعود هذا النموذج الى دراسات و أبحاث البيروقراطيات و نماذج السياسة الخارجية ،حيث تتخذ قرارات السياسة الخارجية من طرف مجموعة تنفيذيين ، يملك كل عضو في المجموعة البيروقراطية مصالح خاصة و من المرجح ان يكون الموقف او الاختيار الذي يدعو اليه اي عضو منسجما مع مصلحته الخاصة لذلك سيكون نظام اتخاذ القرار وفق "المفاوضة الجماعية"(David J Brule, 2016)

5-نظرية الاحتمالات، ترى هذه النظرية ان صناع القرار الأفراد يميلون الى تجنب المخاطرة في مجال المكاسب لكنهم يسعون إليها في مجال التكاليف اي الخسائر (بلحاج، 2016)

6- نظرية التفكير الجماعي، تفترض هذه النظرية في عملية صنع القرار انه كلما كانت المجموعة متماسكة تتزايد احتمالات اتخاذ القرار بشكل معيب، بسبب أن التفكير الجمعي يركز على الأمور السلبية لقرارات المجموعة على الرغم من ان البعض يطلق عليه صفه صنع القرار التعاوني الا ان الظروف الداخلية للمجموعة اضافة الى الظروف الاستثنائية او الازمات تُبرز حالة الانفلات الجمعي في ما يخص تحمل مسؤولية القرار(Moorhead Gregory, 1998)

3.المحور الثاني: المنافسة الدولية :التعريف ، الأشكال و الأبعاد :

بعد ظهور هذا المصطلح قبل 5 سنوات بالتحديد لا تزال فكرة المنافسة في اذهان عديد الباحثين في مجال الأمن القومي الامريكي خصوصا ، استعمالاته كثيرة لكنها لا تجيب عن مسائل القيادة و الحكم العالمي، المصالح الحيوية الاهداف الاساسية و اهداف السياسة الخارجية ، و عليه ستعالج المقال تعريف المنافسة الدولية ، اشكالها و ابعادها المتعددة

1.3.تعريف المنافسة الدولية :

تعد المنافسة الدولية مظهرا ملطفاً من مظاهر القوة، حيث انتقلت من استعراض القوة الصارمة الى نشاطات التجسس و المعونة و التخطيط الدفاعي و السيطرة على تقنية الجيل الخامس و سرقة الملكية الفكرية و سلاسل التوريد و بناء التحالفات و التدخل في الانتخابات.

تتكون المنافسة في أبسط مبادئها من عنصرين هما الهدف و الأشياء اللازمة لتحقيقه ، فبينما تعمل على تحقيق هدفك يسعى الخصم لاعاقتك. فمجال المنافسة قد يكون من لعبة رياضية في كرة القدم الى شكل أكبر حجم و هو المنافسة بين الدول القومية الكبرى او تلك المنافسات المحتدمة بين الشركات الكبرى، و قد تكتفي بالسباق على متغير واحد (مجال واحد او قطاع) الى متغيرات عدة ، فمثلا شركة امازون بدأت ببيع الكتب الكترونيا الى بيع كل شيء(Pierce, 2021, p. 246) .

أما عن المنافسة بين القوى العظمى فهي تختلف و تتزايد تعقيدا عند اعتبار وجود عناصر مركبة (صناعية،مجتمعية،قانونية) .كما يمكن فهم المنافسة من خلال الاحتكار، فالاخير عندما يتجلى تتلاشى المنافسة اذا كان يعني السيطرة الكلية و الحصرية في الأمر المتنافس عليه .مع تعديد العناصر السابقة للمنافسة كالقيود القانونية كالاعراف و المواثيق الدولية و قواعد السلوك ،والمجتمعية كالجغرافيا السياسية إضافة الى تعدد الصناعات داخل الدول ترتكز المنافسة كذلك على دعامات : السكان،الجيش و الحكومة ، هذه الاخيرة قد تكون متضاربة أحايين كثيرة في إطار تفاعلها لكنها تتوحد استثناء امام

التهديدات الوجودية .و عليه بشكل عام تتخذ المنافسة عناصر أولية و اخرى تكميلية هي التالي : الهجوم و الدفاع (عناصر أساسية) ، الاستدامة،الاستراتيجية،التكتيكات،القدرة على التكيف،الاتساق،الكفاءة،استخدام التضليل و الخداع او التوجيه الخاطئ(عناصر تكميلية) (Pierce, 2021, pp. 244-245)

إذا كانت المنافسة تعني التفاعل بين الجهات الفاعلة كوسيلة لتأمين المصالح والمزايا مع حرمان الجهات الفاعلة الأخرى إما من القدرة على إملاء أو تشكيل قواعد اللعبة أو القدرة على متابعة المصالح بدقة ضمن حدود أو قيود معينة، فالمنافسة الدولية هي التفاعل بين الجهات الفاعلة في الدولة القومية القوية القادرة على العمل عالميًا وعلى أي بُعد كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية واستغلال الفضاءات الممكنة مع حرمان الجهات الفاعلة الأخرى من القوة النسبية إما القدرة على إملاء أو تشكيل قواعد اللعبة (الجيوسياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، وما إلى ذلك) أو لإنكار السعي المتماسك للمصالح الوطنية دون عتبة الحرب او المواجهة المباشرة(Pierce, 2021, p. 241) .

عملت مؤسسة راند على مفهمة المنافسة من خلال اعتبارها فعل An Act، و هذا الفعل يؤشر عليه بمعالم موضوعية قابلة للقياس و التصور ، بمعنى ان يرى المتنافسون أنفسهم منافسين ، إضافة الى الهدف من المنافسة كأن يتعلق بتعزيز القوة و تعظيم المركز فيما يتعلق بطرفي /أطراف التنافس ، أما الأمر الاخير فيرتبط بالامر المتنافس عليه ،فيشترط ان يكون محدودا و ذو أهمية

وفق هذه المكونات الأساسية فالمنافسة هي" محاولة الحصول على ميزة أو مزايا غالبا ما تكون مرتبطة غالبا بالآخرين الذين يشكلون تهديدا او تحديا جديا من خلال الشعب وراء المصلحة الذاتية للسلع المتنازع عليها كالأمن و التأثير و الثروة و المكانة و السلطة "(Shatz, 2020, p. 3) ،هذه السلع و الاهداف التي يتنافس عليها بين طرفين او عدة أطراف تقتضي استفهام اشكال التنافس بين الفواعل الدوليين

2.3.الفرق بين المنافسة الدولية و الصراع الدولي :

يتم التنافس بالاستمرارية و قد يتشارك في كثير الأحيان مع معنى الصراع ، من اجل التفريق بينهما فاستعمال الادبيات الخصومة الدائمة و الخصومة في نفس الوقت ،حسب ديشل و غورستز فأبعاد التنافس ترتكز على أبعاد المكان ،المدة، القدرات العسكرية و الصراعات المرتبطة ، و هذه الركائز اذ تعطي للتنافس معنى "ممارسة التنافس" او تفعيله، اي بيئة التنافس تكون فواعلها دول عبر ثنائيات او أزواج متنافسة تنبني عليها سيناريوهات الصراع مستقبلا و بالتالي قراءة الخصم المنافس .

أما سبيل التمييز الثاني يعتمد على عامل المدة الزمنية فقد ركز المختصون على استمرار المنافسة بسبب اهميتها في الصراع الدولي ،وفق هذا المال فالخصومات المؤقتة هي الاسامي لوصغ حالة الصراع المنعزل بدل المنافسة ، لهذا جاءت فكرة استبعاد الصراعات المؤقتة عن مفهوم المنافسة ،و مع ذلك تومسون لا يرى مانعا من وسم التنافس على الصراعات طويلة الأمد بالرغم من اعتبار مواجهة واحدة او اثنتين من الخلافات خلال فترات قصيرة اشكال تنافسية ، و هذا يضمن للصراع أن يعود او يشكل من جديد عندما تدرك الدول ان ذلك ضروري أو كافٍ

بالنسبة للفارق الثالث، فيأخذ في الاعتبار دور القدرات العسكرية كحافز في التنافس الدولي بالنظر الى التركيز على السياسة الخارجية بالموازاة مع إثارته للجدل انطلاقا من ثقله كاداة مستخدمة او كتهديد باستخدامه.

اخيرا ،تجدر الإشارة الى إرتباطات المنافسة ،كالتاريخ المشترك و المواجهات العسكرية السابقة أو مسار حل القضايا الخلافية في الماضي التي ستتداعى لها الأحداث على مستقبل الصراع او الدروس المستخلصة او توقعات القيادة حول الخيارات المتاحة في ادارة التنافس و هو بعد فارق خصوصا في سيناريوهات انهاء المنافسة (Klein, 2006).

3.3.الاقتصاد كموضوع في التنافس الدولي :

عطفاً على المنافسة السياسية و العسكرية ،تبرز المنافسة الاقتصادية كمحور تحليل للباحثين و منهج عملي لصناع القرار ،قد يقرنها البعض كأدوات ضمن المنافسة الجيوسياسية كما قد يتم تضمينها كذلك في المنافسة على الأسواق و الطاقة و الإبتكار و العلاقات الاقتصادية الدولية في مسارين متمايزين أحدهما ذو لعبة صفرية حيث يربح أحد الطرفين و يخسر الاخر بنفس القدر و قد يكون محصلة إيجابية حين يستفيد كلا الطرفين من المنافسة

في ربط المنافسة الدولية بالاقتصاد يمكن الاشارة الى فهم المنافسة وفق اعتبارين؛

1- المنافسة كنتيجة، حيث تكون المؤشرات و النتائج كنصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي،أو النتائج المقارنة بتاثير نتيجة اقتصادية في بلد ما على نتيجة اقتصادية في بلد آخر .

2-المنافسة كعمل، في إطار السياسة العامة حيث تتضمن الإجراءات أهداف ذات مكاسب اقتصادية وطنية و حتى المكاسب جيو السياسية ، قد تؤدي الى نتائج اجكالية مرضية و أي تحريف قد يعرقل النمو كتأثير العقوبات و التعريفات الجمركية لذلك يستلزم حساب التكاليف المستنزفة عندما يتم توقع المكاسب(Shatz, 2020, p. 2) .

لطالما كان الهدف من علم الاقتصاد الجغرافي هو اكتساب ميزة تنافسية مستدامة على البلدان و المناطق من خلال الجوانب الجغرافية و الثقافية او تلك المتعلقة بالموارد ،حيث يتم تحقيق هذه الميزة من خلال إستهداف السيطرة على القطاعات الاستراتيجية للاقتصادات الاجنبية(Farhadi, 2021, p. 48).

4.3.أشكال المنافسة الدولية :

تتنوع أشكال المنافسة الدولية بين المنافسة العامة ذات البعد العالمي التي تتضمن اهداف إستراتيجية كتعزيز القوة و المكانة ،او القيادة الدولية التي غالبا ما تكون في بعديها الاقليمي و قد تمتد الى البعد العالمي كذلك ، اما النوع الثالث فيتشكل من منافسة عسكرية بين دول قومية ذات طموح (قد توصف بالمراجعة) في تركيز رؤيتها على القوة الصلبة (التهديد باستخدام القوة او استخدام فعلي لها) و اما النوع

الاخير فهو يتجنب الحرب الكبرى و لكن هذا النوع يسلط الضوء على استهداف تحقيق اكبر قدر من المزايا و المكاسب دون التماس المباشر بين المتنافسين.

أ.المنافسة النسقية العامة:

أثيرت مسألة مهمة حول هل أن الدول تنافسية بطبيعتها أم أن هناك اختلافات ؟ .وفق المنظور الواقعي فالطبيعة البشرية لها حافز دائم من اجل التنافس (تصور كلاسيكي) و لكن البعض الآخر يرون ان طبيعة النظام الدولي اللامركزية و التي تتكون من وحدات سياسية تحتم وجود التنافس وفق منطق الفوضى (تصور جديد)

قد يؤدي هذا الى افراط في الدفاع عن النفس و زيادة شكوك الآخرين ، و هذه محصلة سوء الادراك ستلقي بظلالها على مستويات العداء ، بالمقابل لا يجب اعتبار الدول تنافسية دائما ، فإمكانية التعامل على اساس مكاسب مطلقة يفوز فيها الجميع ممكنة الى غاية التخفيف من حدة الفوضى عبر التعاون (تصور ليبرالي جديد) (Williams, 2007) و تجاوز المحصلة الصفرية متاحة، على سبيل المثال ، القوة الاقتصادية و احتمالية تحسين الوضع او تقليص الشدة التنافسية السلبية يتأتى من من خلال امتيازات المؤسسات الدولية ، بمعنى آخر الاتفاق على معايير تنافسية مشتركة بين الجميع ، و سعت القوى المؤسسة للنظام الدولي اعتماد مقاربة الجذب عبر الوصول الى السلع و الاسواق عبر الإقناع المعياري ، والإغراء الخارجي على حد تعبير جون ايكنبري ، رغم ازمة شرعية هذه المعايير نفسها بعد 3 عقود من تأسيسه(Ikenberry, 2018) مع هذا التوجه ، هناك احتمال استخدام النهج الويستفالي للشركات في الدول الاخرى ، و لذها يتم تصميم السياسات العامة عادة لتحقيق المزايا بالمقارنة مع الآخرين في سياق المنطق اللعبة الصفرية ، تميل الدولة في سبيل المنافسة الى انتهاج سياسة الاحلاف (المؤقتة) او سياسة التحالفات طويلة المدى من اجل تشكيل صداقات و أنظمة منظمة لعلاقاتها و مواجهة التحديات المشتركة ، هذا الامر يعتبر معياريا لحد ما ، حيث أنه ينقل مستوى العلاقة من طبيعة صراعية الى تنافسية و من ثم تعاونية و هي ثغرة واقعية لهدف التحالف الذي يبنى لاجل زيادة شدة الاستقطاب

وفق ما طرح سابقا ، فطبيعة النظام الدولي سواءا أقيمت على قواعد منظمة نسبيا أو منطق المحصلة الصفرية هو من يحدد سياق المنافسة العامة .

ب.المنافسة الثنائية

قد لا يحدد الإطار النسقي وحده سبيل لفهم المنافسة الدولية بشكل جيد ، لذلك هذا النوع الثاني ينظر إليه كبديل أنسب لأنه يفترض فكرة التنافس بين أقران متساويين او شبه ذلك و غالبا ما يكون موضوع المنافسة السعي نحو الأسبقية الاقليمية أو العالمية (Rasler, 2013)في منحى آخر تقدم المنافسة في إطار سمات خاصة و محددة:

-درجة شدة التنافس

-المدة الزمنية التي تؤطر التنافس

-درجة التكافؤ او التساوي في القوة (الفجوة بين المتنافسين)

-تصورات العداء المتبادلة(Thompson, 2018, p. 147)

كما تحدد كارين راسل و ويليام تومبسون سمات التنافس التي تندرج في هذا النوع -دولتين- لديهما حافز استخدام العنف و لا تستطيعان حل اسباب النزاع بشكل أساسي و تحتفظان بتوقعات متبادلة للعداء (Thompson, 2018, p. 148)

يشترط ايضا التنافس الثنائي تواجد سمة التهديد بالصدام بمنحى مستمر و ان تنبثق عنها خلافات عسكرية ، ففي دراسة أولى احصت 63 تنافسا دائما و دراسة ثانية احصت 120 تنافسا طويل المدى على غرار 170 تنافس قصير المدى و كانت تدور حول دوافع مختلفة ، كالاراضي و السيادة و القضايا الجغرافية و غالبا ما تركز القوى الكبرى في خلافاتها حول التموضع الموسّع بالسيطرة على الوضع، النفوذ و السباق الهرمي ،كما يتم الاخير لصعوبة الحل إلا في حالة تراجع احد الأطراف عن التنافس الدولي ، يفترض ف فاسكيز في هذه النقطة ، بوجود صلة بين الأرض والمنافسات الدائمة من قبيل أن الخلافات لا تحدث ببساطة بل تحدث لأن قادة الدول يحاولون تحقيق أهداف معينة متعارضة، وعندما تتعارض الأهداف ويختار القادة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها يحدث نزاع عسكري

، كما قد لا تؤدي الى نفس حال المواجهة دائما برغم ازدياد القضايا الخلافية(Bennett, 1997)

ج.منافسة القوة العظمى المراجعة :

تناولت الادبيات الخاصة بانتقال القوة شكل المنافسة الدولية بين القوى العظمى و تميزت بشكل خاص في وصف العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين حيث ان القوة الراسخة تعمل من اجل تثبيت مركزها تسعى الدول الناشئة الى تجاوز الوضع نظرا لعدم الرضا إضافة الى امكانية تصور ذاتي عن امتلاك القدرات الخاصة بالتجاوز

أمام القول الكلاسيكي لثيوسيديس الذي طرح تشاؤم حول سيناريو انتهاء المنافسة بين قوة صاعدة و أخرى راسخة تزداد الهواجس من ناحية القوة الاولى بالنسبة لتراجعها و تداعياته ، و من ناحية القوة الصاعدة في انها قد تتعطل جهودها لسعي التجاوز إضافة الى المتغيرات الداخلية الخاصة بذات القوة الناشئة و الراسخة ايضا ، عندما ترتبط بمستوى حاد من القومية و ازدياد الشكوك و تقييم الحال في أسوأ سيناريو (هاجس التقييد من الاخر) (Shatz, 2020, pp. 12-17)

ظهر هذا التوصيف - اي المنافسة الوطنية- في تفسير مفهوم السياسة الدولية من خلال تقييم المخاطر للدول المتنافسة (إدراك تكاليف الحرب في العصر الصناعي - النووي)،مع مراعاة تحقيق الاهداف دون اللجوء الى المواجهة المباشرة و بهذا الشكل التنافسي يمكن اسقاطه في حالات السلم و اللاسلم كذلك

بدل ذلك الاهتمام بمصطلحات اكثر دقة ووضوح (دولةغير صديقة ، دولة خصم، دولة عدو) و هذا الحزم البلاغي يقلل من هامش الرمادية .يتطلب هذا النوع من التنافس ان تكون الدولة ميالة للعدوانية استخدام قوتها الصلبة العسكرية على وجه التحديد هذا النوع من العدوانية العسكرية ، تنطبق الفكرة مثالين تاريخيين هما ألمانيا النازية والإمبراطورية اليابانية في ثلاثينيات القرن الماضي و قد تضم روسيا في

المرحلة المعاصرة الى هذا النوع على رغم خطاب صناعة القرار ان عقيدتها العسكرية دفاعية و ليست هجومية (أبوالخير، 2022)

على صعيد الأدوات المستخدمة ،يميل هذا النوع من المنافسة الى الخلط بين الأدوات التقليدية ذات الأولوية (سياسية عسكرية) ثم الأدوات التي أصبحت ذات أولوية فيما بعد بحكم تصاعد تأثيراتها (الأدوات الاقتصادية و المعلوماتية)

الشكل التالي لمايكل مازار mazzarr يوضح درجات استخدام القوى المتنافسة لادواتها الصلبة على صعيد المنافسة العامة و الثنائية و المراجعة إضافة الى الحد الذي وصلت اليه عبر التصعيد في استخدام الأدوات ،و تكون المواجهة العسكرية في أعلى الهرم لكن لحد الآن لم يكن هذا السيناريو بعد مطروحا نظرا للتكاليف التي تنتج في ما لو حصل(Mazarr, 2022) .

شكل رقم 01 : منافسة القوى المراجعة للنظام الدولي (حدود التنافس).

Mazarr, Michael J., Understanding Competition: Great Power Rivalry in a Changing International Order — Concepts and Theories. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022. p,24.

ج.منافسة المكاسب و المزايا (المنافسة الرّمادية)

هذا النوع من المنافسة يمكن للقوة العظمى إجراء منافسة دولية عامة ،ومنافسات ثنائية منفصلة ، وحتى أشكال عسكرية أكثر عدوانية من التنافس باستخدام مختلف الأدوات و التقنيات ، يتسم هذا الشكل بالتنويع في تبني إستراتيجية التنافس و المزج بين الأنواع الثلاث لغاية المكاسب و المزايا ، وتوصف بالمنافسة الرمادية على الرغم من ان اوري فريدمان يتجاوز هذا الوصف بصفته مضلل و غامض من اجل تجنب سوء إدراك محتمل قد يفهمه صناع قرار هذه القوى (Friedman, 2019).

4.المحور الثالث : إدراكات صناع قرار للمنافسة الدولية -الصين و الولايات المتحدة أنموذجاً-

1.4.إدراكات الصين للمنافسة الدولية :

طبيعة النظام السياسي الصيني تلعب دورا في التفاعل الدولي و فهم المنافسة ، وفق هذا السياق سيتم التعرف على تركيبته ثم درجة الانخراط في التفاعل الدولي انطلاقا من اعتبار الحزب الشيوعي له ثقله في إدراك العلاقة مع الولايات المتحدة بالتحديد

1.1.4هيكل النظام السياسي الصيني:

يعتبر الحزب الشيوعي الصيني CCP مركز القوة في النظام الصيني ،الذي يسطر على المؤسسات الادارية ،العسكرية،القضائية و التشريعية ،فالهيكل التنظيمية بشكله الهرمي يرأسه القائد (رئيس الحزب) و هو رئيس الدولة ايضا ، و يتكون الحزب من لجنة دائمة مكونة من 7 اعضاء (بعد ما كانوا 9 قبل تعديل 2013) في حين أن المكتب السياسي يتكون من 25 عضوا بما فيهم الاعضاء السبع ،اما المؤتمر الشعبي فهو الجهة التشريعية التي تشرف على الحكومة و تضبط القوانين ،فيما يعتبر مجلس الدولة (حكومة) خاضعا للمؤتمر ،و الجهة الثالثة الرئيسة هي الجيش الحامية للحزب (SCMP)، وهو الأداة العملية للحكم مع دوره في تنشيط السياسة الخارجية و حماية المصالح القومية(Defense, 2020) ، فيما تعتبر الهيئة المركزية للتفتيش التأديبي المنضوية داخل الحزب جهاز فرعي قضائي يختلف عن السلطة القضائية المستقلة.فضلا عن دائرة التنظيم المركزي التي هي هيئة ادارية الموارد البشرية داخل الحزب ، اجمالا فالمنخرطون في الحزب عددهم 92 مليونا ، 70% رجال و 30% للنساء و 30% من طبقة الفلاحين .

ينشط الحزب كل 5 سنوات ما يعرف المؤتمر السياسي الذي عبره تتحدد السياسة العامة بما فيها التوجهات الخارجية و الداخلية (ذات التاثير الدولي) ، و عبر في سنة 2013 عن طموح نحو "تحقيق الانجاز " بعد ما كانت السياسة المتبعة سابقا "عدم الظهور" و في هذا التحول لفتت الصين الانتباه الاقليمي و الدولي إليها ، مع حرص الحزب على تصدير دعاية " الفوز المشترك بدل الخسارة المشتركة . (Clarke, 2021)

و شدد المؤتمر التاسع عشر على السعي نحو رؤية تشاركية لقيادة عالمية ،خصوصا ان الانخراط الصيني في مجال الحوكمة العالمية موجود بالفعل(Choo, 2021)

2.1.4. الانخراط الصيني و حدوده في سياق التنافس الدولي

الإدراكات الصينية للمنافسة الدولية تخضع لاعتبارات ذاتية و موضوعية ، الاولى تنطلق من رؤية الصين لقدراتها و أهدافها في البيئة الدولية ،أما الموضوعية فتتعلق بجملة الفرص و القيود التي أفرزتها البيئة الدولية و هي تتلخص في :

1/ توسيع نطاق وصول النفوذ الى الخارج : تعتمد الصين على إستراتيجية دعائية " التنمية السلمية " او الصعود السلمي" و تمويل التنمية في البلدان التي تستقطب الاستثمارات الصينية و كما تراها الولايات

المتحدة إستراتيجية افتراس ، كما تعتمد على 3 مشاريع اقتصادية إستراتيجية (صنع في الصين،مبادرة الحزام و الطريق، البنك الاسياوي للاستثمار)

2/اعادة تقييم العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية: عبر "استراتيجية التداول المزدوج" حيث تستهدف تقليل الاعتماد على الموردين الأجانب من خلال دورة محلية للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، جنبًا إلى جنب مع دورة منفصلة للتجارة الخارجية للسلع والخدمات

3/ الحفاظ على بيئة خارجية غير معادية : و هي ذات أبعاد إقليمية و عبر إقليمية ، حيث تطمح الصين الى تعزيز الشراكة الاقتصادية الشاملة(RCED)مع محيطها الذي يمثل 30% من الإنتاج الاجمالي المحلي و 21% من سكان العالم و تعميق العلاقة مع جيرانها

أما بالنسبة لروسيا ، يصف وزير الخارجية وانغ يي الآن كلا البلدين على أنهما يقفان "جنبًا إلى جنب ضد سياسات القوة" ، ويدعم كل منهما المصالح الجوهرية للآخر ، ويعملان بمثابة "المرساة الاستراتيجية" و "الشريك العالمي" لبعضهما البعض. فيما يخص الاتحاد الاوروبي ، الدعوة الى الوحدة و التعاون بدل سياسة المجموعة المؤدلجة و تجاوز الخلافات النظامية

في رؤيتها نحو العلاقة مع الولايات المتحدة تريد الصين "لعبة الملاكمة الافضل" على اساس التنافسية التعاونية بينما تدرك ان أن الفوز بالتنافس الاقتصادي غير ممكن دون امتلاك النفوذ الجيوستراتيجي القادر على إسناد صعودها ،إذ أن تأمين احتياجات الصعود الاقتصادي، وعلى رأسها إمدادات الطاقة، بحاجة إلى علاقات سياسية بدول المصدر والممر، وحضور عسكري لحماية هذه الإمدادات. وكذلك الحال بخصوص الصادرات التي يشكِّل النفوذ الدولي دعمًا أساسيًّا لإكسابها التفضيل على غيرها، أو إزالة العوائق ذات الدوافع السياسية من طريقها. ولا يمكن استبعاد مخاطر اعتراض طرق الصادرات والواردات الصينية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل المنافسين كالولايات المتحدة (الجمل، 2020)

2.4.إدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية للمنافسة الدولية :

1.2.4. تركيبة صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية :

نظام الولايات المتحدة الامريكية السياسي ديمقراطي ، يتكون من الإدارة و كتابة الدولة (وزارات) و الكونغرس الذي يعتبر الهيئة التشريعية و القضاء المستقل ،أما وزارة الدفاع فهي تابعة لحكومة الرئيس ، العلاقة بين هذه المؤسسات مرنة و مترابطة و متداخلة ، و أفرزت الممارسة الديمقراطية عن حزبين مختلفي التوجه أحدهما جمهوري محافظ و الاخر ديمقراطي ليبرالي تقدمي (تنضوي داخله التيارات اليسارية ايضا) ، يختلفون على شكل السياسة الداخلية لكنهما يتفقان في مجال السياسة الخارجية و ان كان الاختلاف ليس جوهريا فيما يتعلق لحماية القيم و المصالح الامريكية الا أنه موجود على صعيد مقاربات الرؤية نحو القضايا الدولية و مستقبل النظام الدولي و شؤون الصراع و السلام .

عادة ما يصف المراقبون الحزب الجمهوري ب"الصقور" و نظيره الديمقراطي بالحمائم و مكمن هذا التوصيف يعود لفترة 1963-1969 حين انقسمت الإدارة الامريكية آنذاك برئاسة ليندون جونسون بين تيارين الاول يدعو لاحتواء المد الشيوعي بشدة و الاخر سعى لايجاد صيغة تفاوض نحو تعايش سلمي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انتهج الحزب الجمهوري الأدوات الصلبة العسكرية للتدخل العسكري (رونالد ريغان على وجه التحديد)

فيما يتصور الحزب الديمقراطي ان التوجه المناطقي و التنوع بين استخدمات القوة الامريكية و استغلالها بشكل أنسب هي ما تحفظ الريادة ، و يعكس التوجه الاخير مقاربة شاملة في كل المجالات لتعزيز المكانة .

لا يزال السجال هذا محتدما حتى بعد فترة الحرب الباردة من خلال الاعتراف الضمني او الصريح بالأخطاء في صناعة قرارات ساهمت في تراجع الأسبقية الامريكية و برزت الى العلن مع فترة دونالد ترامب ،لياتي بعده جوزيف بايدن ان يصف الدورالامريكي كانت تشوبه نقائص عدة ، حيث شدد في خطاب تنصيبه ان "... في كثير من الأحيان ، اعتمدنا فقط على قوة جيشنا بدلاً من الاعتماد على مجموعة كاملة من نقاط القوة لدينا.." (Joseph R. Biden, 2020)

يركز بيتر غريس هايز على دور المتغير الأيديولوجي في دراسته لأدوار الحزبين ،حيث ان القاعدة الليبرالية المشفرة ب"l" نشطة نسبيا و هي ما تعكس حال التعارض بين السياسات و إدراك السياسة الخارجية ،لكن الهرم المشفر ب"L" مستقرة و ثابتة ، من حيث ان الثانية تخص إدراك المنافسين كتهديد للقيم الفردانية و الحرية و المصالح الامريكية ، لكنه في دراسة اخرى ذات صلة طورها جوناثان هايدت ، تفترض أن هناك خمس قيم أخلاقية موجودة عبر الثقافات المختلفة هي العدل/ الرعاية، الرحمة ،الولاء ،السلطة والنقاء. يميل الليبراليون إلى التأكيد على القيم "الفردية" للعدالة والرحمة أكثر مما يفعل المحافظون ، بينما يفضل المحافظون ، من ناحية أخرى ، القيم الأخلاقية "الملزمة" للولاء والسلطة والنقاء. لهذا يفترض غريس فإن هذه الاختلافات الأخلاقية والأيديولوجية تتجلى في مشاعر وتصورات مختلفة باستمرار تجاه الدول الأجنبية والمشاركة الأمريكية في العلاقات الدولية (Devlen, May 2015)

2.2.4. تطبيقات إدراك صنع القرار الامريكي :

بعد التطرق الى خصوصية صناعة القرار وفق معتقدات كلا الحزبين المصممين السياسة الخارجية الآن نستكشف الأطر الموضوعة على صعيد الممارسة لتصور المنافسة الدولية انطلاقا من القيادة الامريكية .عند ملاحظة التفاعل الامريكي مع العالم الخارجي باختلاف الفترات التاريخية الى المعاصرة تنحصر في شكل ثلاثية (تعاون -تنافس-صراع) و تختلف هذه التفاعلات حسبا لشكل المنافسة او الطرف المنافس او الفترة التاريخية الظرفية و أحيانا حتى في إطار العلاقة مع الدول الاخرى عبر تجزئة الملفات و القضايا (المزج بين المواقف الثلاث)

مؤخرا تم إدماج انماط تفاعل اخرى هجينة كالمنافسة التعاونية التي طرحها جوزيف ناي،"طابع التنافس التعاوني العلاقات الامريكية الصينية " و المواجهة /الخلاف التي تتوسط التنافس و الصراع (ناي، 2018).الشكل التالي, يوضح التصورات الامريكية للمنافسة مع الصين من عهدة بيل كلينتون الثانية الى غاية فترة بايدن و الاختلافات في تصور ادراك العلاقة(Ye, 2021) .

شكل رقم 02 :الاستراتيجيات الأمريكية تجاه الصين بعد فترة الحرب الباردة

Ye, X. To Engage or Not to Engage? Explaining the Logic of the US's China Strategy in the Post-Cold War Era. J OF CHIN POLIT SCI 26, 449–484 (2021). https://doi.org/10.1007/s11366-021-09726-7

إتسمت الرؤية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة بتغير نظرة صناع القرار الأمريكيين تجاه مسألة التعامل مع القوة الناشئة الصينية ،ففي الأول كان هناك مسار لادماج الصين في النظام الدولي عبر انتهاج سياسة الانخراط و الشراكة الاستراتيجية ، ثم الاحتياط بعودة الجمهوريين للحكم ، و لما عاد باراك أوباما اتسمت عهدته الأولى بالتعايش ثم تغيرت بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 الى منافسة معلنة قائمة على الوسائل غير التقليدية ، و التي سنراها لاحقا عند نائبه عندما يتسلم الحكم بعد فترة ترامب التي وصفت بالتعامل الصريح من خلال اعتماد سياسة حرب تجارية و احتواء معلنتين استمرت 18 شهرا ، لتشهد عودة الديمقراطيين الذين يفضلون المنافسة الاستراتيجية أو على الأقل يصفونها بهذا الشكل ، بالتالي كان التصور للمنافسة مع القوى الصاعدة سواءا كانت الصين أو بدرجة أقل روسيا ضمن الاهتمامات الرسمية و البحثية الأمريكية.

الخاتمة:

لقد عالجت الدراسة من خلال التطرق لكيفية إدراك صانعي القرار للتنافس الدولي عبر استعراض المقاربات النظرية التي يمكن أن يلتجأ اليها صناع السياسات في تعاملهم مع القضايا و التحديات الدولية. و حيث كان الادراك عملية مركبة فالمتغيرات الذاتية و الموضوعية تساعد على فهم تصور صانع القرار

على غرار التعامل مع الأزمات و الصراعات الدولية .بينما شكلت المنافسة الدولية خصوصا بين القوى العظمى خيارات إستراتيجية ليس من اعتبارها كهدف بحد ذاتها لكن من خلال النظر إليها بالوسائلية نحو أهداف محددة للطرف المتنافس و أوضح عائدٍ لها هو تحقيق مزايا أكبر ،الأمر الذي يثبت فرضية التفكير العقلاني الذي يستم به صناع القرار على مستوى الدول .

نظرا لطبيعة البيئة الدولية المعاصرة يكتسي الطابع الاقتصادي و التقني إضافة الى العسكري أهمية في تنميط شكل المنافسة من حيث أن الثروة مرادفة للقوة وبسط النفوذ في إطار اقليمي و من ثم التوجه نحو العالمية ، بيد أن الولايات المتحدة لا تخفي هذا التوجه تكتفي الصين بسياسة غامضة نحو التوجه الثاني لكنها توضح بشكل كافي طموحاتها الى الهيمنة الاقليمية ما قد تعتبره الولايات المتحدة مزاحمة لنفوذها التقليدي ،سواءا من ناحية المناطقية أو حدود التحكم الاقتصادي الذي بنت عليه النظام الدولي منذ 1945. و هذا الامر ساهم في توصيف الصين بأنها قوة مراجعة تسعى لتقويض النظام الدولي بمقابل النهج الصيني نحو المنافسة الحميدة التي يكسب منها الجميع .بالمجمل المنافسة الدولية لا تزال تشكل هاجسا للأطراف الدولية الأخرى من مؤسسات دولية من جهة و فواعل اقليميين في أوروبا و آسيا و افريقيا و امريكا الجنوبية ، وتبرز مضامينه في رغبة كل طرف جذب الآخرين لزيادة زخم قوته في المواجهة.

الهوامش:

اللّغة العربيّة:

1. -تمام أبوالخير. (27 02, 2022). العداء للغرب و عودة الامبراطورية ..محور العقيدة الروسية. تاريخ الاسترداد 2022 ماي, 05، من موقع نون بوست: https://bit.ly/3w3NNiS
2. جوزيف ناي. (6 Nov, 2018). طابع التنافس التعاوني للعلاقات الصينية الأمريكية. تاريخ الاسترداد 25 4, 2022، من project-syndicate: https://bit.ly/37nrs7w
3. -عامر مصباح. (2012). نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
4. فتيحة بلحاج. (2016). الأسس النظرية و العلمية في اتخاذ القرار. *المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية* ، 279.
5. -قصدالي فلة. (2019). دور مراكز الأبحاث في تصحيح ادراك صانع القرار أثناء اتخاذ قرار السياسة الخارجية . *السياسة العالمية* ، 147-148.
6. -محمد غازي الجمل. (3 12, 2020). *الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي*. تاريخ الاسترداد 20 04, 2022، من مركز الجزيرة للدراسات: https://bit.ly/37npV1g

اللّغة الإنجليزية:

1. Albert, H. (2021). THEORIES OF FOREIGN POLICY ANALYSIS: DO THEY HAVE WESTERN BIAS? *Geopolitical Chronicle* , 73.

2. Bennett, S. (1997). Measuring Rivalry Termination, 1816-1992. *The Journal of Conflict Resolution* , 231.
3. Choo, D. R. (2021, Sep 23). *Has China "Hacked" The Foundational Framework For U.S.-China Policy Dialogue?* Consulté le April 18, 2022, sur papers.ssrn.com: https://bit.ly/3yhOmbH
4. -Clarke, H. (2021). Has China Won?: The Chinese Challenge to American Primacy. By Kishore Mahbubani. *Journal of East Asian Studies, 21(1)* , 165-166.
5. Cohen, E. A. (1995). [Review of The Spread of Nuclear Weapons: A Debate, by S. D. Sagan & K. N. Waltz]. *Foreign Affairs* , 173.
6. -David J Brule, A. M. (2016). Making a determination from the operational code of a new and influential actor: President of Turkey recep tayyip erdogan. *Marmara University Pub* , 45-50.
7. Defense, U. D. (2020). Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2020. Virginia: Office of Secretary of Defense.
8. -Devlen, B. (May 2015). The politics of American foreign policy: how ideology divides liberals and conservatives over foreign affairs. *International Affairs, Volume 91, Issue 3* , 679–680.
9. Farhadi, A. (2021). Conceptualizing the Great Power Competition and U.S. Geoeconomic Strategy for the Central and South Asia (CASA) Region. Springer, Cham.
10. Field, C. (2020, Feb 21). *Book Review | Perception and Misperception in International Politics: New Edition*. Retrieved May 1, 2022, from cove.army.gov.au: https://bit.ly/3kNWLvi
11. Friedman, U. (2019, August 6). *The New Concept Everyone in Washington Is Talking About*. Consulté le May 7, 2022, sur theatlantic.com: https://bit.ly/3slklUt
12. Goleman, D. (1985, April 2). POLITICAL FORCES COME UNDER NEW SCRUTINY OF PSYCHOLOGY. *New York Times* , p. 1.
13. Ikenberry, J. (2018). The end of liberal international order? *Foreign Affairs* , 7-23.
14. Joseph R. Biden, J. (2020, March/April). Why America Must Lead Again Rescuing U.S. Foreign Policy After Trump. *Foreign Affairs* .
15. Klein, J. P. (2006). The New Rivalry Dataset: Procedures and Patterns. *Journal of Peace Research* , 332-335.
16. Mazarr, M. J. (2022). Understanding Competition: Great Power Rivalry in a Changing International Order — Concepts and Theories. *RAND Co* , 24.
17. Mintz, A. (2004). How Do Leaders Make Decisions? : A Poliheuristic Perspective. *Journal of Conflict Resolution* , 1-4.
18. Moorhead Gregory, O. (1998). The Tendency toward Defective Decision Making within Self-Managing Teams: The Relevance of Groupthink for the 21st Century. *Organizational Behavior and Human Decision Processes* , 347.

19. Pierce, D. (2021). Defining Great Power Competition. In A. M. Farhadi, *The Great Power Competition Volume1* (p. 246). Springer, Cham.
20. Rasler, K. (2013). How revalies End. *University of penselvania press* , 1-2.
21. SCMP. (n.d.). *A simple guide to the Chinese government*. Retrieved April 12, 2022, from South China Morning Post: https://bit.ly/3LSLje3
22. Shatz, H. J. (2020). Economic Competition in the 21st Century. *Santa Monica, CA: RAND Corporation* , 3.
23. Thompson, T. R. (2018). Avoiding U.S.-China Competition Is Futile: Why the Best Option Is to Manage Strategic Rivalry,. *Asia Policy 25, no. 2* , 147.
24. Williams, M. (2007). Competition Policy: One Theory, Three Systems. *China Perspectives* , 3.
25. Ye, X. (2021). To Engage or Not to Engage? Explaining the Logic of the US's China Strategy in the Post-Cold War Era. *Journal of Chinese Political Science volume 26* .